في جامعة أكسفورد نظراً إلى رفض حكومة اتحاد إفريقيا منحه جواز سفر وذلك دون بيان أي مبرر لعملها هذا ،
وأذ قلنا لاحظ أن التعليم يؤلف أساس كل تطور في الأقاليم ،
وان وسائل تعليم السكان المحليين ما زالت غير وافية
بالحاجة ،

١ - قری أن الامتناع عن منع جواز سفر للدراسة في الخارج لطالب يتمتع بالمؤهلات الكافية لا يشكل تدخلاً مباشراً في التقدم التربوي والعام للفرد فحسب بل ويعتبر عقبة في سبيل التقدم التربوي في أقليم أفريقيا الجنوبيية الغربية الذي عهد بادارته إلى اتحاد جنوب أفريقيا بموجب عهد عصبة الأمم ،

٢ - وتأسف لعدم استجابة حكومة اتحاد جنوب أفريقيا للنداء الذى وجهه اليها ممثلو مؤسسة تربية بارزة كجامعة اكسفورد ،

٣ - وتدعوا الامين العام ان يقوم بمساعيه الحميدة لدى حكومة اتحاد جنوب افريقيا لمساعدة المستر هيموموين على الحصول على جواز سفر وعلى كل التسهيلات الادارية الاخرى لكي يتمكن من الانتفاع بالمنحة الدراسية التي قدمتها اليه جامعة اكسفورد .

الجلسة الشاملة رقم ٥٥٠
٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥

(دورة ١٠) - عريفة المستر جارير يتندو
كوزونغويزي المتعلقة بأفريقيا الجنوبية الغربية .

وقد وافقت على فتوى (٤) ١١ تموز (يوليو) ١٩٥٠
التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في مسألة أفريقيا
المحتوية الفرنسية ،

وقد خولت الملجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبية الغربية دراسة العرائض حسب اجراءات نظام الانتداب في عصبة الامم وذلك بقرار الجمعية العامة رقم ٧٤٩ أ (دوره ٨) الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ ،

وقد تلقت من اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبية الغربية تقريراً يتعلق بعريضة مقدمة بتاريخ ٥ آب (أغسطس) ١٩٥٤ من المستشار تينه كوهن نفوسي (٥).

وإذ تلاحظ الادعاءات التي أبدتها صاحب المريض
وهي :

(٤) الوضع الدولي لأفريقيا الجنوبية الغربية ، فتوی : مع ، مجموعۃ الفتاویٰ ۱۹۵۰ ، صفحۃ ۱۲۸ .

(٥) المحاضر الرسمية للمجتمعية العامة ، الدورة التاسعة ، المرفقات
البند رقم ٣٤ من جدول الاعمال الوبيقه جع/٢٦٦، اضافة ١، المرفق
السابع .

بالالتزامات المذكورة في المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم وفي
شك الاندماج على أفريقيا الجنوبيّة الغربيّة »،

(ج) « ٠٠٠ مسألة تقرير الوضع الدولي للأقاليم (أي
الأقاليم أفريقيا الجنوبيّة لغربية) وتعديلها هي من اختصاص
اتحاد جنوب أفريقيا على أن يعمل بموافقة الأمم المتحدة»،
«أن الجمعية العامة قد وافقت بقرارها رقم ٤٤٩
(دورة ٥) الصادر بتاريخ ١٣ كانون الأول (ديسمبر)
١٩٥٠ على فتوى محكمة العدل الدوليّة في مسألة أفريقيا
الجنوبيّة الغربية».

واذ تحيط علماء بلاحظات اللجنة الخاصة بأفريقية الجنوبية الغربية فيما يتعلق بالتدابير التي تتطوى على تمييز عنصري وتطبيق ضد السكان غير الأوروبيين في الأقلية،

٢ - تقدر أن ترسل إلى مقدم العريضة تقرير اللجنة
الخاصة بأفريقيا الجنوبية الغربية والملاحظات(١) التي
أوردتها في دورتها الثانية فيما يتعلق بالاحوال في أقليم
أفريقيا الجنوبية الغربية .

الجلسة الشاملة رقم ٥٥٠
٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥

٩٣٨ (دورة ١٠) - عريضة المس مارجري ف. برهام
حول إفريقيا الجنوبيّة الغربيّة .

ان الجمعية العامة ،

وقد وافقت على فتوى (٢) تموز (يوليو) ١٩٥٠ التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في مسألة أفريقيا الجنوبية الغربية .

وقد خولت اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبية الغربية،
في قرار الجمعية العامة رقم ٧٤٩ أ (دورة ٨) الصادر
بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣، أن تدرس
العرايض وفقا لإجراءات نظام الانتداب في عصبة
الأمم،

وقد تلقت تقريراً من اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربيّة يتعلّق بعربيضة مؤرخة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ قدّمتها المس. ماجرى ف. برهام (٣)،

وأذ تحيط علمًا بما ذكرته صاحبة المريضة من أن المستر هيمومون ، وهو مدير مدرسة وطنية في أفريقيا الجنوبية الغربية ، لم يتمكن من الانتفاع بمنحة للدراسة

^{١١} المرجع الآخر ، المرفق الثاني .

^{٤٦} الوضع المدوى لافتقار الجوبية العربية . فوى محكمة العدل الدولية مجموعة الفتاوى ١٩٥١ - ١٢٨ .

١٤- دفع رقم ٤٦٦٦ وصوب رقم ١، الفصل السابع والمرفق السادس .

بتاريخ ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ ورقم ٤٤٩ (دورة ٥) الصادر بتاريخ ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ ورقم ٥٧٠ ب (دورة ٦) الصادر بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ورقم ٧٤٩ ب (دورة ٨) الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ ورقم ٨٥٢ (دورة ٩) الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ ، قد أوصت بأن يوضع اقليم افريقيا الجنوبيّة الغربيّة الخاضع للانتداب تحت نظام الوصاية الدولي وانها قد دعت حكومة اتحاد جنوب افريقيا ماراً وتكراراً الى اقتراح اتفاق وصاية لافريقيا الجنوبيّة الغربيّة يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه ،

واذ ترى أن جميع الأقاليم الخاضعة للانتداب التي تم تسل استقلالها قد وضعت تحت نظام الوصاية الدولي وفقاً للفصل الثاني عشر من الميثاق فيما عدا اقليم افريقيا الجنوبيّة الغربية وحده ،

- ١ - تكرر قراراتها المذكورة أعلاه بوضع اقليم افريقيا الجنوبيّة الغربية تحت نظام الوصاية الدولي ،
- ٢ - وتعود فتؤكد بأن الطريق الطبيعي إلى تعديل الوضع الدولي الحاضر للأقاليم هي بوضعه تحت نظام الوصاية الدولي باتفاق وصاية يتمشى وأحكام الفصل الثاني عشر من الميثاق .

الجلسة الشاملة رقم ٥٥٠
٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥

٩٤١ (دورة ١٠) - تقرير اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربية .

ان الجمعية العامة ،

وقد أسممت بقرارها رقم ٧٤٩ أ (دورة ٨) الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ لجنة خاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربية وذلك لحين التوصل إلى عقد اتفاق بين الأمم المتحدة وبين اتحاد افريقيا الجنوبيّة الغربية ،

وقد طلبت إلى تلك اللجنة أن تدرس ، ضمن نطاق قائمة الاستئلاة التي أقرتها لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم في عام ١٩٣٦ ، ما قد يوجد من معلومات ووثائق تتعلق بأقاليم افريقيا الجنوبيّة الغربية وأن ترسل إلى الجمعية العامة تقريراً يتعلق بالاحوال السائدة في الأقاليم ويأخذ بعين الاعتبار قدر الامكان مضمون تقارير لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم ،

وقد نظرت في التقرير الثاني الذي وضعته اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربية بشأن الاحوال السائدة في الأقاليم وفي الملاحظات (٢) التي قدمتها بصدره ،

(١) المرجع الأخير ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ١٢ (مجلد ٢٩١٢) ، المرفق الثاني .

(أ) انه منذ تولى حكومة اتحاد جنوب افريقيا ادارة أقاليم افريقيا الجنوبيّة الغربية والسكان الأصليون يعانون ضغط التشريعات الجائرة دون أن يتقدموا في أي ميدان من الميادين ،

(ب) وانه بالرغم من تكرر اعتراض السكان الأفريقيين في افريقيا الجنوبيّة الغربية على ادماجهم في حكومة اتحاد جنوب افريقيا ، فإنهم قد وضعوا تحت الادارة المباشرة لوزير الشؤون المحلية في حكومة اتحاد جنوب افريقيا ،

(ج) وان انفاذ قانون تعليم البانتو في افريقيا الجنوبيّة الغربية الذي يرمي ببرلان اتحاد جنوب افريقيا الى اصداره سيقضي تماماً من الناحية العملية على تعليم الأفريقيين في الأقاليم حيث أن عدد غير الأوروبيين الذين تعودوا مرحلة الدراسة الثانوية لا يزيد على السنة في الوقت الحاضر ،

(د) وان حاكم افريقيا الجنوبيّة الغربية لا يجوز أو يوافق على ما اقترح من تأليف هيئة طلبة تقتصر غايتها على تعليم السكان ،

واذ تحيط علماً بملحوظات اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربية فيما يتعلق بالتعليم في الأقاليم وبمشروع قانون يقترح نقل الاشراف على شؤون السكان الأصليين من حاكم افريقيا الجنوبيّة الغربية الى وزير الشؤون المحلية للاتحاد ،

واذ تلاحظ أن قانون ادارة الشؤون المحلية لافريقيا الجنوبيّة الغربية (القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤) قد أعلن تطبيقه على الأقاليم في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٤ وببدأ نفاذها في أول نيسان (ابريل) ١٩٥٥ ،

تقود أن ترسل إلى مقدم العريضة أقسام التقرير وملاحظات (١) اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربية التي تتعلق بالتعليم وبنقل الاشراف على شؤون السكان الأصليين وفيها تعرب اللجنة عن مخاوفها فيما يتعلق بهذه الامور .

الجلسة الشاملة رقم ٥٥٠
٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥

٩٤٠ (دورة ١٠) - وضع اقليم افريقيا الجنوبيّة الغربية .

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى أنها في قراراتها رقم ٦٥ (دورة ١) الصادر بتاريخ ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ ورقم ١٤١ (دورة ٢) الصادر بتاريخ ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، ورقم ٢٢٧ (دورة ٣) الصادر بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ورقم ٣٣٧ (دورة ٤) الصادر

(٢) المرجع الأخير ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ١٢ (مجلد ٢٩١٢) ، وتصويب رقم ١ المرفق الخامس .